

Distr.: General
23 October 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقرير المرحلي الثامن عن اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة ومعلومات أساسية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/70/329). واجتمعت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في التقرير، بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية كان آخرها ردود خطية وردت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٢٨٣/٦٠، على اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشير اللجنة أيضا إلى أن الأمين العام قدم تقارير مرحلية عن اعتماد المعايير إلى الجمعية العامة في الأعوام ٢٠٠٨ (A/62/806) و ٢٠٠٩ (A/64/355) و ٢٠١٠ (A/65/308) و ٢٠١١ (A/66/379) و ٢٠١٢ (A/67/344) و ٢٠١٣ (A/68/351) و ٢٠١٤ (A/69/367). ويستعرض الأمين العام، في تقريره المرحلي الثامن، الأنشطة المتصلة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ - ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥). ويؤذن التقرير بأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأمم المتحدة قد تكلل بالنجاح، ويقدم توقعات بشأن إمكانية الاستمرار



في استخدامها في المنظمة في الأجل الطويل. وترد معلومات أساسية عن المشروع في الفقرات ١ إلى ٣ من التقرير.

٣ - ويشير الأمين العام، في مقدمة تقريره، إلى أن الأمم المتحدة، باستثناء عمليات حفظ السلام، أصدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أول مجموعة بيانات مالية ممثلة لهذه المعايير عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وحصلت على رأي غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي الحسابات. ويشير أيضا إلى أن المنظمة كانت، وقت صدور التقرير، في سبيلها لإعداد مجموعتها الثانية من البيانات المالية الممثلة للمعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام للسنة المالية ٢٠١٥، وهي مجموعة يتوقع أن تصدر بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، يفيد بأن منظمتين أخريين، هما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة السياحة العالمية، أصدرتا أول بيانات مالية لهما ممثلة لهذه المعايير عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو ما يعني أن جميع مؤسسات المنظومة الأربع والعشرين أصبحت ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام^(١). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس مراجعي الحسابات يشير، في موجزه المقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقاريره للفترة المالية السنوية ٢٠١٤، إلى أنه إجمالا، فإن قيام جميع كيانات الأمم المتحدة بتقديم بيانات مالية طبقا لما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية كان إنجازا كبيرا. غير أن المجلس يضيف بأن محك النجاح الحقيقي يتمثل في مواصلة إنشاء آلية مالية قوية وتدعيمها لإعداد بيانات مالية عالية الجودة، تستند إلى بيانات أكثر دقة مستمدة من النظم المالية (A/70/322، الفقرة ٢٤).

٤ - وتثني اللجنة الاستشارية على جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة لتطبيقها المعايير المحاسبية الدولية بنجاح، ولحصولها على آراء غير مشفوعة بتحفظات من مراجعي الحسابات بشأن بياناتها المالية الممثلة للمعايير المحاسبية الدولية. وترى اللجنة أنه رغم

(١) قامت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأربع والعشرون التالية باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. في عام ٢٠٠٨: برنامج الأغذية العالمي؛ في عام ٢٠١٠: منظمة الطيران المدني الدولي؛ المنظمة البحرية الدولية؛ الاتحاد الدولي للاتصالات؛ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ في عام ٢٠١١: الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ الاتحاد البريدي العالمي؛ في عام ٢٠١٢: منظمة العمل الدولية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ منظمة الصحة العالمية؛ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ في عام ٢٠١٤: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ الأمم المتحدة؛ منظمة السياحة العالمية.

تحقيق هذا الإنجاز المهم، فما زال أمام هذه الكيانات الكثير مما ينبغي القيام به لتسخير مزايا المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية والمساءلة في إدارة مواردها.

ثانيا - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

استعراض عام

٥ - ترد معلومات عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة في الفقرات ٥ إلى ٧٩ من التقرير. ويبين الأمين العام ما تحقق من مراحل المشروع الأساسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما إصدار أولى البيانات المالية المثلثة للمعايير المحاسبية الدولية لكل كيان من كيانات الإبلاغ المالي الثلاثة عشر التابعة للأمانة العامة^(٢) وتأييد لجنة الإدارة لخطة تحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية في الربع الثالث من عام ٢٠١٤ من أجل ضمان أن تُستخدم المعلومات الجديدة المقدمة من خلال المعايير المحاسبية الدولية في إدارة شؤون المنظمة على أفضل وجه (انظر الفقرة ٧ أدناه). ويشير الأمين العام أيضا إلى أن هذه الفترة شهدت، على الصعيد التنفيذي، استمرار التركيز على تقديم التوجيه من خلال الاتصالات، والتدريب تحت إشراف مدربين، ووحدات التدريب المستعين بالحاسوب. ويرد في التقرير ما يفيد أن النجاح في إصدار البيانات المالية المثلثة للمعايير المحاسبية الدولية يمثل نهاية مرحلة تطبيق مشروع المعايير المحاسبية الدولية، والشروع في مرحلة ما بعد التطبيق التي ستحددها جهود طويلة الأمد لمواصلة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية في العمليات اليومية التي تجري في جميع أنحاء المنظمة.

الركائز الرئيسية لخطة استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٦ - يعرف تقرير الأمين العام في تقريره مفهوم "الاستدامة" بأنه الهدف النهائي المدرج في هياكل المنظمة وعملياتها على نطاق المنظومة والذي يدعم العملية الجارية للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ويجعلها جزءا من عملياتها اليومية. ويعرض الشكل الرابع من

(٢) تصدر الأمانة العامة للأمم المتحدة ١٣ مجموعة من البيانات المالية تتناول ما يلي: عمليات الأمم المتحدة، على النحو الوارد في المجلد الأول، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على النحو الوارد في المجلد الثاني، ومركز التجارة الدولية، وجامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وحساب ضمان الأمم المتحدة المنشأ بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ١٩٥٨ (٢٠١٠).

التقرير جدولاً زمنياً للمعالم الرئيسية لمرحلة الاستدامة، يمتد من نشر خطة تحقيق الفوائد المقرر تنفيذها في عام ٢٠١٥ إلى الانتقال إلى نظام أوموجا باعتباره "السجل التدويني" واستخدام أوموجا كنظام لتسجيل المعدات والمنشآت والمخزونات في عمليات حفظ السلام في عام ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، حُدِدت العناصر الرئيسية الخمسة التالية باعتبارها ركائز رئيسية لخطة استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية:

- (أ) إدارة فوائد المعايير المحاسبية الدولية؛
- (ب) تعزيز الضوابط الداخلية على نطاق المنظمة؛
- (ج) إدارة الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية من أجل تنفيذ التغييرات في المعايير، وتوجيه التغييرات ذات الصلة المتعلقة بالنظم؛ ورصد أعمال مجلس المعايير المحاسبية الدولية؛
- (د) دعم الانتقال إلى نظام أوموجا، ونظام سجل تدويني للمحاسبة والإبلاغ يمثل للمعايير المحاسبية الدولية، ويقدم بيانات مالية مؤتمتة عن طريق نظام أوموجا؛
- (هـ) مواصلة التدريب المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع، ونشر استراتيجية للمهارات تركز على تنمية المواهب في مجال تحليل المعلومات المالية المنبثقة من المعايير المحاسبية الدولية.

إدارة فوائد المعايير المحاسبية الدولية

٧ - منذ أن اقترح الأمين العام في البداية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حدد، على نحو ما يرد في الفقرة ٤٠ من تقريره (انظر A/60/846/Add.3)، خمس فئات رئيسية للفوائد هي: (أ) المواءمة مع أفضل الممارسات؛ (ب) تحسين إدارة الأصول والخصوم؛ (ج) توافر معلومات أشمل عن التكاليف؛ (د) تحسين الاتساق والقابلية للمقارنة؛ (هـ) زيادة الشفافية والمساءلة، بوصفها الفئات التي يتوقع أن تتحقق في إطارها الفوائد. ويشير الأمين العام، في الفقرة ٤١ من تقريره، إلى أن خطة رسمية لتحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية قد وُضعت وهي تتضمن ١٥ فائدة تُوخِّي تحقيقها أصلاً في إطار فئات الفوائد الاستراتيجية الرئيسية الخمس السالفة الذكر. وبالنسبة إلى كل فائدة من هذه الفوائد، حدّد مؤشر واحد أو عدة مؤشرات أداء رئيسية لقياس التقدم المحرز في تحقيقها. وقد أيدت لجنة الإدارة الخطة في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ ورحبت بها الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٦٢. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن نشر آلية الإبلاغ والتتبع سيبدأ في الربع الثالث من عام ٢٠١٥ بالنسبة لكيانات حفظ السلام على أن تليه الكيانات غير المتعلقة بحفظ السلام. علاوة على

ذلك، فإن بعض الفوائد مثل تحقيق الامتثال لأفضل الممارسات في مجال المحاسبة؛ وتحسين إدارة الأصول وخضوعها للمساءلة والمراقبة؛ وتقديم معلومات أوفى عن التكاليف التي تتكبدها المنظمة؛ وتحسين الانسجام في تطبيق السياسات المحاسبية، قد حُددت بالفعل. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن البيانات المالية التي دأبت على استعراضها منذ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية تُقدم بمزيد من التفصيل ومتضمنةً نسباً مالية مفيدة تيسّر مقارنة الأداء بين الفترات المالية وعلى نطاق مختلف الكيانات. غير أن الأمين العام يشير في تقريره كذلك إلى أن الفوائد الطويلة الأجل، لا سيما ما يتعلق منها بالقرارات المتصلة باتخاذ القرارات المالية وإدارة المخاطر المالية في الأجل الطويل، سوف تتطلب عدة فترات مالية من أجل التقييم الأفضل للاتجاهات والقيام في آخر المطاف باستخدام تحليل هذه الاتجاهات لأغراض اتخاذ القرارات المالية.

٨ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٤٤ (ب) من تقريره إلى أن لجنة الإدارة قررت في استعراضها للمعلومات المدرجة في البيانات المالية الإبقاء على دوران المخزون كبند قيد الاستعراض. وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار أن دوران المخزون هو متوسط عدد الأيام التي يستغرقها بيع المخزون أو استهلاكه، وأن الفئتين الرئيسيتين هما: الاحتياطات الاستراتيجية لعمليات حفظ السلام، من قبيل مخزون النشر الاستراتيجي، واحتياطات الوقود، وحصص الإعاشة والمياه المعبأة؛ والمخزونات غير المالية. ووفقاً للمعلومات المقدمة، كانت نسبة دوران المخزون للاحتياطات الاستراتيجية ٠,٣٥ (بما يمثل ١٠٥٢ يوماً) في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٠,٤٦ (بما يمثل ٧٨٨ يوماً) في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وكانت نسبة دوران المخزون للمخزون غير المالي ٠,٥٠ (بما يمثل ٧٣٧ يوماً) في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٠,٥٤ (بما يمثل ٦٨٢ يوماً) في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وأوضح أن الانخفاض الظاهر في معدل دوران الاحتياطات الاستراتيجية يتأثر بالاحتفاظ بها في المخازن إلى أن يحين وقت إصدارها للبعثات الميدانية لاستهلاكها في حين ينتج انخفاض معدل دوران المخزونات غير المالية عن زيادة مستويات المخزون الآمن التي تحددها معايير معينة لسلسلة الإمداد لدى البعثات الميدانية، من قبيل مهلة الشراء، وبيئات العمل التي لا يمكن التنبؤ بها، وظروف السوق المحلية. وأوضح كذلك أنه في حين توجد نسب معيارية في هذا المجال، فإنه لا يمكن تطبيقها دون إيلاء الاعتبار الواجب للبيئة التشغيلية الفريدة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة أن العنصر الأساسي لفهم المستوى الأمثل لمخزونات عمليات حفظ السلام سيكون استخدام تحليل الاتجاهات، مع مراعاة الاختلافات في الظروف المحلية في أماكن محددة. وفي حين تحيط اللجنة الاستشارية علماً بالتفسير المقدم لسبب انخفاض نسب دوران المخزون، فإنها ترى بالرغم من ذلك أنه لا ينبغي استخدام بيئة العمل

المحددة للأمم المتحدة، لا سيما في حفظ السلام، كذريعة لتبرير انعدام كفاءة سياسات وممارسات إدارة المخزون التي يمكن أن تعرّض المنظمة لمخاطرتين متزايدتين هما تلف المخزون وتقادمه. وترى اللجنة أنه إضافةً إلى تحليل الاتجاهات، تستحق نسب دوران المخزون المذكورة مزيداً من التحليل والمقارنة مع نسب دورانه في المنظمات الأخرى.

٩ - ولدى مزيد من الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه في إطار العملية الشاملة لتنقية البيانات، المتصلة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، قامت شعبة الحسابات باستعراض جميع التبرعات المستحقة القبض الخارجة عن الميزانية، التي كانت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ غير مسددة منذ فترة عامين أو أكثر. وأبلغت اللجنة أن التبرعات المستحقة القبض في هذه الفئة بلغت في هذا التاريخ ٤٥١ مليون دولار. وأبلغت اللجنة أيضاً أنه نتيجةً للاستعراض، رُصدت مخصصات قدرها ١,٢ مليون دولار للديون المشكوك في إمكانية تحصيلها، في حين اقترح شطب مبلغ ١,١ مليون دولار. وفيما يتعلق بالسنة المالية ٢٠١٤، أُبلغت اللجنة أن التبرعات غير المسددة منذ فترة عامين أو أكثر بلغت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ما مقداره ٣٦١ مليون دولار، وبعد الاستعراض رُصدت مخصصات قدرها ١,٦ مليون دولار للديون المشكوك في إمكانية تحصيلها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تحسنت فيما يبدو إدارة التبرعات المستحقة القبض، وتتوقع في هذا الصدد أن يستمر رصد حالة التبرعات غير المسددة منذ فترة طويلة عن كثب.

١٠ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٤٥ من تقريره إلى أنه مع نضوج عملية إعداد البيانات المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية على نطاق المنظمة ككل، ومع اقتران ذلك بالنشر الكامل لنظام أوموجا، ستتوفر معلومات إضافية بشأن تحقق فوائد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها السابقة التي شددت فيها على دور المديرين في ضمان تحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على كامل نطاق الأمم المتحدة وأعربت عن رأيها بضرورة الاستمرار في تقصي المزيد من الفوائد مع التقدم في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/69/414، الفقرة ٢٥). وتشدد اللجنة على أن الفائدة الحقيقية التي تعود على المنظمة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لن تقتصر على إصدار بيانات مالية أكثر دقة وموثوقية وإنما ستكون أيضاً الطرق التي سيتم من خلالها إدراج هذه المعايير المحاسبية في أساليب العمل اليومية على كامل نطاق المنظمة والطرق التي سيتم من خلالها استخدام المعلومات المقدّمة من أجل إدارة موارد المنظمة بمزيد من الكفاءة والفعالية.

تعزيز الضوابط الداخلية

١١ - يشير الأمين العام، في تقريره، إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أدى بالفعل إلى تشديد للعمليات والإجراءات، ولا سيما ما يتصل بإدارة الأصول، ومصروفات استحقاقات الموظفين، وتنفيذ الشراكات، وإدارة المنح؛ وإلى أن المحافظة على الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية تتطلب إجراء استعراض للتأكد من فعالية إطار الرقابة الداخلية الأعم وشموليته. ويشير الأمين العام، في الفقرة ٥١ من تقريره، أيضا إلى أن الأمم المتحدة ستستخدم الإطار المتكامل للمراقبة الداخلية للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي كأساس لنهجها وإلى أنه من المقرر تعميم بيان المنظمة عن الضوابط الداخلية في الفترة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بالنسبة لعمليات حفظ السلام، وفي السنة المالية ٢٠١٨ بالنسبة للعمليات الأخرى، خلاف عمليات حفظ السلام، التي تغطي جميع مجالات عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٢ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي يشمل خمسة عناصر هي بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، وأنشطة الرصد. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الإطار يضم ١٧ مبدأ تسند العناصر الخمسة، مما يوفر الوضوح بالنسبة للمستخدم الذي يقوم بتصميم وتنفيذ نظم للرقابة الداخلية. وإضافة إلى ذلك، أكد الإطار على أهمية السلطة التقديرية للإدارة في تقييم الرقابة الداخلية وتصميمها، وتنفيذها، وإجرائها. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة بأن تنفيذ إطار الرقابة الداخلية للمنظمة سيأخذ في الاعتبار نشر نظام أوموجا والمقارنة بين عناصر رقابته الداخلية القائمة ومكونات ومبادئ إطار لجنة المنظمات الراعية، من أجل سد أي ثغرات بينهما.

١٣ - وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي معلومات عن تنفيذ إطار الرقابة الداخلية للمنظمة في التقارير المقبلة المقدمة إلى الجمعية العامة.

عمليات نظام أوموجا والترتيبات الانتقالية الخاصة به

١٤ - يشير الأمين العام، في تقريره، إلى أن الأعمال الجارية لتهيئة نظام أوموجا وتعديله ستكون عاملا تمكينيا حاسما آخر وركيزة أخرى شديدة الأهمية صوب تحقيق استدامة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المدى الطويل. ويوضح الأمين العام أيضا أنه خلال مرحلة التصميم الأولى لنظام أوموجا، انصب التركيز على وجود نظام لتكنولوجيا المعلومات قابل للتكيف وعلى توافر عدد كاف من الموظفين ممن لديهم خلفية محاسبية ومالية ملائمة لذلك

النظام، فضلا عن فهمهم لتقنية هيكلته، وسيظل هذا المجال كأحد مجالات الأهمية القصوى في المنظمة. ويوضح الأمين العام كذلك أنه حتى بعد تنفيذ نظام أوموجا، ستكون هناك حاجة إلى الكثير من العمل بشأن تحديد العمليات المالية وضمان امتثالها للمعايير المحاسبية الدولية. وتشمل هذه العمليات إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات؛ والمعالجة المحاسبية للمساهمات الخارجة عن الميزانية؛ وإدارة الوصلة البينية بين نظام أوموجا ونظام المعلومات الإدارية المتكامل وتحويل دفتر السجلات في آخر المطاف من نظام المعلومات الإدارية المتكامل إلى نظام أوموجا. وعلاوة على ذلك، يشير الأمين العام إلى أن العمل سيتواصل بشأن تحديث دليل المحاسبة الذي يجمع بين سياسات المعايير المحاسبية الدولية وبين عمليات نظام أوموجا ويوجه المستخدم فيما يتعلق بتجهيز المعاملات المحاسبية ضمن نظام أوموجا.

١٥ - ويبرز الشكل الثاني من تقرير الأمين العام التأخير في تنفيذ نظام أوموجا بوصفه الخطر المتبقي الأشد تأثيرا بالنسبة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه بالإمكان تقسيم الخطر المتعلق بنظام أوموجا إلى المخاطر الفردية التالية: (أ) التأخر في نشر المجموعة ٤ من نظام أوموجا؛ (ب) عدم توفير العمليات من أجل تسجيل الممتلكات والمنشآت والمعدات وتحديثها؛ (ج) مواصلة الاعتماد على العديد من النظم القديمة بوصفه تديرا انتقاليا وعدم قيام نظام أوموجا بجميع المعاملات من البداية إلى النهاية. وهذا ما يمثل، وفقا للمعلومات المقدمة، أكبر خطر بالنسبة للمنظمة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى القلق الذي أعربت عنه الجمعية العامة في الفقرة ١٣ من الجزء الثاني من قرارها ٢٤٧/٦٨ إزاء استمرار التأخير في تنفيذ نظام أوموجا والخطر الكبير الذي يشكله ذلك بالنسبة لنجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحقيق فوائده المرجوة. وعلاوة على ذلك، تكرر اللجنة الإعراب عن قلقها إزاء ارتفاع مستوى المخاطر التي ينطوي عليها استمرار نقل البيانات بين النظم المتعددة لغرض إعداد البيانات المالية (A/69/414، الفقرة ١٨).

١٦ - وفي إطار مسألة ذات صلة، تستشف اللجنة الاستشارية من ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بوجود بعض المشاكل المتبقية المتصلة بعمليات النشر السابقة لنظام أوموجا، التي قد يكون لها تأثير على البيانات المالية، أن هذه المشاكل لا تزال قائمة. ففي التقرير المرحلي السنوي الرابع عن تنفيذ نظام أوموجا (A/70/158، الفقرة ٣١)، لاحظ المجلس بأنه كان يوجد في نهاية آذار/مارس ٢٠١٥ ما يُقدَّر بحوالي ٦٥٠ ٣٧ بندا من البنود لم تتم تسويتها في الحسابات المستحقة الدفع تتعلق بمعاملات جهازها مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا. ووفقا للمجلس، يشير هذا الوضع إلى أن عدد البنود التي لم تتم تسويتها قد

ارتفع مقارنة بالبند البالغ عددها ٢٧ ٠٠٠ بند التي تم الإبلاغ عنها في نيسان/أبريل ٢٠١٤ (انظر A/69/158، الفقرة ٢٧)، مما يبعث على الاعتقاد بأن الأسباب الجذرية لهذه المشاكل لم تعالج بشكل سليم رغم الجهود التي بذلتها الإدارة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأنه لكي تُعالج هذه المشاكل، التي تُعتبر مؤقتة، قامت الإدارة بزيادة الدعم المقدم إلى مركز الخدمات الإقليمي بإجراء مداوالات أسبوعية عن طريق التداول بالفيديو مع المقرر وأوفدت فريقا إلى عنتبي في أيار/مايو ٢٠١٥ لتقديم التوجيه والمساعدة على تسوية البند غير المسوّاة. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه، بفضل هذا الدعم، انخفض عدد البنود التي لم تتم تسويتها في الحسابات المستحقة الدفع إلى ١٢ ٣٤٤ بندا بحلول نهاية شهر تموز/يوليه ٢٠١٥. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يتواصل رصد مسائل من قبيل الحسابات المستحقة الدفع غير المسوّاة عن كثب حتى عندما يتقدم تنفيذ نظام أوموجا إلى المرحلة التالية.

١٧ - وتلقت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تقرير الأمين العام، معلومات من المراقبة المالية تشير إلى أن عرض البيانات المالية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥، كما سيرد في المجلد الأول (انظر الفقرة ٥ أعلاه)، سيتأخر بشهرين على الموعد النهائي القانوني المحدد في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦. وحسب هذه المعلومات، تعيّن تنقيح الجدول الزمني بسبب التأخيرات المتصلة بوقف تشغيل نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وهو النظام المستخدم لتسجيل البيانات المالية، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وفترة "التوقف" التي تستغرق ثلاثة أسابيع قبل بدء استخدام المجموعة ٤ من نظام أوموجا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وتم توضيح أنه، بالإضافة إلى هذا التأخير بثلاثة أسابيع، سيتأثر الجدول الزمني لإعداد البيانات المالية سلباً نتيجة للأنشطة التجريبية وترسيخ عمليات التشغيل اللاحقة في الفترة التي ستعقب بدء التنفيذ.

التدريب وتنمية المهارات

١٨ - استنادا إلى الشكل الثالث من تقرير الأمين العام، تلقى ١١ ٨٠٠ موظف تدريباً أساسياً للتوعية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ مقارنة مع الهدف الأصلي الذي كان يبلغ ١٠ ٠٠٠ موظف. وبالمثل، تلقى ٩ ٩٠٠ موظف تدريباً على مستوى العمل مقارنة بالعدد الذي كان متوقفاً في الأصل والبالغ ٧ ٥٠٠ موظف؛ وتلقى ٣ ٥٥٥ موظفاً تدريباً متوسطاً مقارنة بـ ٢ ٩٠٠ موظف حسب التوقعات الأصلية؛ وتلقى ٣٣٢ موظفاً تدريباً متقدماً مقارنة مع ٥٠٠ موظف حسب التوقعات الأصلية. ويبين الجدول أن التدريب المتقدم موجه لموظفي الشؤون المالية الذين يقومون مباشرة بإعداد البيانات المالية. ويشير التقرير إلى أن المبادرات خلال مرحلة ما بعد التنفيذ ستركّز على إضفاء الصفة المهنية على وظيفة الشؤون

المالية بالاعتماد على مديري ماليين يتمتعون بأعلى المهارات ويقدمون الدعم لجميع مجالات العمل. بمزيد من التحليل وباستخدام معلومات المعايير المحاسبية الدولية لأغراض صنع القرار. ويفيد التقرير أيضاً بأن مجلس مراجعي الحسابات قد أوصى بأن تنظر الكيانات فيما إذا كانت بحاجة إلى نهج أفضل تنظيمياً وأكثر رسمية فيما يتعلق بتنمية المهارات الخاصة بوظيفة الشؤون المالية، بحيث يمكن لهذه الوظيفة أن تطرح تحدياً يحفز العمل وأن ترشده في الوقت نفسه (انظر A/69/155، الفقرة ١٨) كما فعلت بعض المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وعملاً بتوصية المجلس، يُشار إلى أنه سيُعدُّ برنامج تأهيل مناسب للمنظمة وذلك بالتشاور مع مكتب إدارة الموارد البشرية. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالمبادرة المقررة الهادفة لإضفاء الصفة المهنية على دور الشؤون المالية بتحضير مجموعة من المديرين الماليين الذين يتمتعون بأعلى المهارات. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مفصلة عن نتائج هذا البرنامج في التقارير المقبلة المقدّمة إلى الجمعية العامة.

ميزانية المشروع ونفقاته

١٩ - يناقش الأمين العام، في الفقرات من ٧٦ إلى ٧٩ من تقريره، ميزانية ونفقات مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية ويعرض آخر تحديث لحالة النفقات المتعلقة بالمشروع منذ إنطلاقه في عام ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، في عام ٢٠١٢، تم تحديد الميزانية الإرشادية للمشروع بمبلغ ٢٧ مليون دولار وهي تتضمن مبلغاً قدره ١٢,٨ مليون دولار من حساب الدعم، ومبلغاً قدره ١٠ ملايين دولار من الميزانية العادية، ومبلغاً قدره ٤,٢ ملايين دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية (انظر A/67/564، الفقرة ١٧). ويشير الأمين العام، في تقريره، إلى أن نفقات المشروع حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، المسجّلة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، لا تزال في إطار الميزانية الإرشادية وقد بلغت ٢٥,١ مليون دولار، منها ١٢,٧ مليون دولار في إطار حساب الدعم؛ و ٨,٥ ملايين دولار في إطار الميزانية العادية؛ ونفقات قدرها ٣,٩ ملايين دولار في إطار موارد خارجة عن الميزانية تتحملها اللجان الإقليمية والمكاتب الموجودة خارج المقر. ومع ذلك، يشير التقرير إلى أنه بما أن أنشطة الاستدامة ستستمر حتى نهاية عام ٢٠١٧، فإنه من المتوقع أن يطرأ احتياج لموارد إضافية تبلغ ٣,٣ ملايين دولار تمت الموافقة عليها في إطار حساب الدعم للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، ومبلغ ١,٣ مليون دولار طُلب في إطار الميزانية العادية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الموارد المعتمدة في إطار حساب الدعم تشمل ما يلي: مبلغ ٦٨٤ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف أربع وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة (٢ ف-٤ و ٢ ف-٣)؛ و ٢,٤ مليون دولار للخبراء الاستشاريين؛

و ٢٤٠.٠٠٠ دولار للسفر في مهام رسمية؛ و ٢٥.٠٠٠ دولار في إطار اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النفقات المبلغ عنها للمشروع حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ لا تزال في حدود تقديرات الميزانية الإرشادية. وبعد انتقال المشروع إلى مرحلة ما بعد التنفيذ، تتوقع اللجنة أن تؤدي مواصلة الاستثمارات في مجال التدريب على المعايير المحاسبية الدولية وتنمية المهارات المتعلقة بهذه المعايير على كامل نطاق المنظمة إلى النقل التدريجي للمسؤوليات عن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية إلى الإدارات والمكاتب الميدانية المعنية، وكذلك إلى تقليص الاعتماد على الخبراء الاستشاريين الخارجيين.

ثالثاً - المعايير المحاسبية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة

٢٠ - تتطرق الفقرات من ٨٠ إلى ٨٨ من تقرير الأمين العام إلى الأنشطة المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية المضطلع بها على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة خلال مرحلة ما بعد تنفيذ المشروع، بعد أن نجحت جميع مؤسسات المنظومة الأربع والعشرين في التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية وتلقت آراء غير مشفوعة بتحفظات بشأن بيانها المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية. ويشار إلى أن فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية ستواصل توفير منبر تتبادل فيه المنظمات التجارية والدروس المستفادة. وبدعم من فريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية على نطاق المنظومة، ستسعى فرقة العمل إلى دعم وتعزيز امتثال المنظمات للمعايير المحاسبية الدولية من خلال الأنشطة التالية: (أ) التفاعل مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية وتقديم التعقيبات إلى المنظمات؛ (ب) وتقديم توجيهات بشأن المسائل المتعلقة بالسياسة المحاسبية؛ (ج) وتنظيم مجموعات تركيز مواضيعية لمناقشة مسائل تقنية محددة من أجل تعزيز فهم أفضل للمعايير المحاسبية الدولية؛ (د) وإدارة الاختلافات في تفسير المعايير المحاسبية الناتجة عن نماذج العمل المتباينة في مختلف المنظمات المعنية، من أجل تعزيز إمكانية مقارنة البيانات المالية لمنظومة الأمم المتحدة. وبدعم من فريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية، قد أعدت فرقة العمل مصطلحات مقترحة خاصة ببيان المركز المالي، وهي تعمل حالياً على إعداد مصطلحات مقترحة خاصة ببيان الأداء المالي وتحليل مقارن للسياسات المحاسبية المتعلقة بالأصول.

٢١ - واللجنة الاستشارية واثقة من أنه سيتم بذل كل الجهود الممكنة لضمان اتساق تفسير المعايير المحاسبية تفادياً لتقويض إمكانية المقارنة بين البيانات المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

رابعاً - الإجراءات المطلوب أن تتخذها الجمعية العامة

٢٢ - إن اللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في اعتبارها الملاحظات الواردة في الفقرات السابقة، توصي بأن تحيط الجمعية العامة علماً بما أُحرز من تقدم منذ إصدار التقرير المرحلي السابع وبأن تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير عن حالة مشاريع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وعلى كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة.